«الأنباء» تنشر الشركات الفائزة بتوريد 78 برج حفر

850 مليون دولار لتوريد أكبر طلبية أبراج حفر في تاريخ الكويت

أحمد مغربي

كشف مصدر نفطي مسؤول لـ«الأنباء» عن ان شركة نفط الكويت انتهت من تسلم أكثر من 78 برج حفر لتغطية عمليات الشركة المستقبلية من الحفر والتطوير والاستكشاف خلال السنوات المقبلة، مشيرة الى ان توقيع العقود لتلك الأبراج كانت بقيمة 255,3 مليون دينار ما يعادل 850 مليون دولار.

وفي التفاصيل، قالت المصادر ان المجموعة الاولى من توريد الأبراج البالغة قيمتها 166,3 مليون دينار تم توقيع عقودها مع 5 شركات لتوريد 25 برج حفر عميق، حيث تم توقيع هذه العقود مع شركات الكويتية للحفريات بقيمة 31,8 مليون دينار والمتحدة للمشروعات النفطية بقيمة 33,1 مليون دينار وشركة شلمبرجير بقيمة 30,8 مليون دينار وشركة TRINIDAD DRILLING بقيمة 35,2 مليون دينار وشركة جري وولف للحفر بقيمة 35,4 مليون دينار.

أما المجموعة الثانية فتبلغ قيمتها 59,2 مليون دينار وتم توقيع العقود مع شركات جون انرجي بقيمة 21,1 مليون دينار وCNPC بوهاي للحفر والهندسة بقيمة 18,7 مليون دينار وأخيرا شركة سينوبيك انترناشيونال بقيمة 19,4 مليون دينار، علما ان المجموعة تختص بتوريد 26 برج حفر.

أما المجموعة الثالثة بقيمة 29,8 مليون دينار وتختص بتوريد 27 برج حفر وفازت بها شركات CNPC بوهاي للحفر والهندسة المحدودة بقيمة 9,8 ملايين دينار، أما العقد الثاني مع شركة سينوبيك الصينية فبقيمة 9,1 ملايين دينار، والعقد الثالث والأخير تم توقيعه مع شركة جريت ووال دريلينج بقيمة 10,9 ملايين دينار.

فيما تم توقيع 3 عقود بقيمة 30 مليون دينار لتوريد 27 برج حفر، منها 3 حفارات بقوة HP1000 و24 برج حفر بقوة HP 750، وتأتي توقيع تلك العقود ضمن برنامج ضخم وقعته الشركة لتوريد 86 برج حفر في إطار خططها لرفع طاقة إنتاج النفط الى نحو 3,65 ملايين برميل يوميا عام 2020.

وحازت الشركات الاجنبية توريد أكبر عدد من أبراج الحفر.

وستعمل نفط الكويت على حفر نحو 630 بئرا سنويا في السنوات الخمس المقبلة.

وتسعى شركة نفط الكويت في الوقت الحالي للوفاء بالتزاماتها تجاه الاستراتيجية الوطنية لرفع الطاقة الإنتاجية للبلاد إلى 4 ملايين برميل من النفط الخام يوميا بحلول 2020 من نحو 3,15 ملايين برميل يوميا حاليا.

ويشكل توقف إنتاج النفط من المنطقة المقسومة عامل ضغط أكبر على شركة نفط الكويت، حيث يقع عليها عبء تعويض نصيب الكويت من إنتاج المنطقة والبالغ نحو 250 ألف برميل يوميا.

تجدر الإشارة الى ان أحد أهم التحديات التي تواجهها شركة نفط الكويت يتمثل في زيادة أسطول أبراج الحفر لتعزيز القدرة على تحقيق التوجهات الاستراتيجية للعام 2020.

■ 5 شركات تورد 25 برج حفر بقيمة 166,3 مليون دينار
■ الشركات الأجنبية تفوز بأكبر عدد من أبراج الحفر

المجموعة الأولى: توريد 25 برج حفر عميق	
الشركة	القيمة (مليون دينار)
الكويتية للحفريات	31,8
المتحدة للمشروعات النفطية	33,1
شلمبرجير	30,8
شركة TRINIDAD DRILLING	35,2
جري وولف للحفر	35,4
الإجمالي	166,3

المجموعة الثانية: توريد 26 برج حفر	
الشركة	القيمة
جون انرجي	21,1
CNPC بوهاي للحفر والهندسة	18,7
سينوبيك	19,4
الإجمالي	59,2

المجموعة الثالثة: توريد 27 برج حفر	
الشركة	القيمة
CNPC بوهاي للحفر والهندسة	9,8
سينوبيك	9,1
جريت ووال للحفر	10,9
الإجمالي	29,8

تحفظ على ماكينات كشف نقود غير صالحة في البنوك

«المركزي» يفتش على «النقود المزورة»

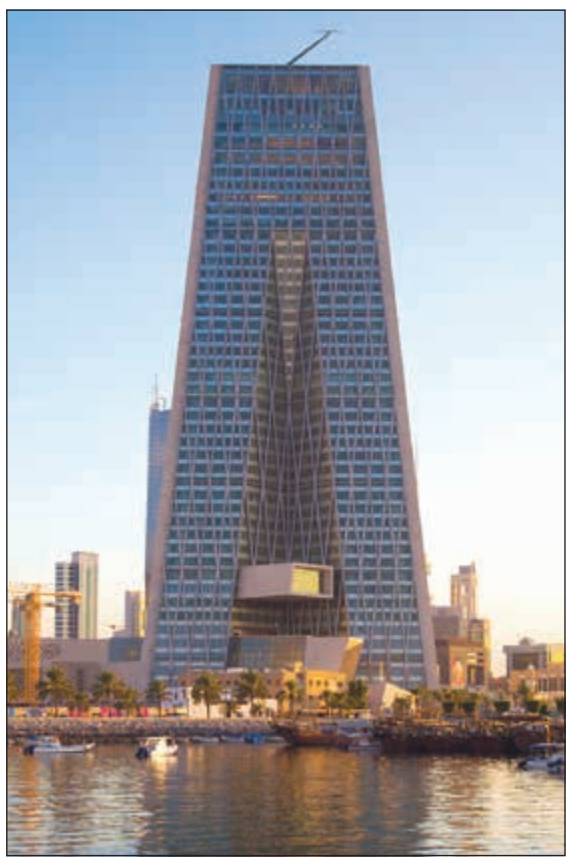

رباب الجوهري

لطالما يشدد بنك الكويت المركزي على أن النظام المصرفي الكويتي من أفضل الأنظمة العالمية أمانا في مواجهة العملات المزورة، وأن أجهزته لفرز العملة حديثة ومتطورة، وما يكتشف من عملات مزورة في إيداعات البنوك بين الفينة والأخرى لا يخرج عن المعدل المقبول رقابيا.

وضمن جهود «المركزي» الدؤوبة لمراقبة وتنظيم القطاع المصرفي المحلي ورصد أي تجاوزات محتملة قام فريق من مفتشي بنك الكويت المركزي يضم خبراء ومختصين في عمليات التزوير وتقليد العملات بشن حملة مفاجئة على عدد من البنوك المحلية خلال الأسبوع الماضي.

وقالت مصادر مصرفية لـ «الأنباء» ان مفتشي «المركزي» قاموا بالكشف على ماكينات عد النقود وكشف التزوير، كما قاموا بعمل اختبارات عشوائية للموظفين القائمين على صرف الأموال، حيث وضعوا عملات مزورة داخل كمية من النقود والعملات الأصلية من جميع الشرائح، وطلبوا من الموظفين اكتشافها وإخراجها بشكل يدوي للتأكد من مهنيتهم وقدرتهم على كشف التزوير.

وأشارت المصادر الى ان مفتشي «المركزي» تحفظوا على عدد من ماكينات عد النقود غير الصالحة للاستخدام، كما قاموا برصد حالات فردية لعملات مزورة من فئة الـ 10 والـ 20 دينارا.

وفي السياق ذاته، أشارت المصادر الى ان عمليات التفتيش استمرت لأكثر من 3 ساعات متواصلة في افرع البنوك، حيث قام موظفو المركزي بمراقبة آلية عمل الموظفين مع العملاء ومراجعة العمليات الأخرى التي نفذت من قبل البنوك ومتابعة السيستم ونظم المعلومات المطبقة.

وأضافت ان «المركزي» يحرص بشكل دائما على التواصل مع المصارف المحلية وشركات الصرافة لمتابعة ورصد أي عمليات مشكوك فيها لاسيما فيما يتعلق بدخول وخروج الأموال من الخارج، لافتة الى ان «المركزي» بات أكثر تشددا من ذي قبل، حيث يطالب البنوك المحلية بضرورة تطبيق الإجراءات الخاصة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في موعدها المحدد، مشيرة الى ان تطبيق تلك التعليمات بات أمرا حتميا وغير قابل للنقاش.

عدم إيقافها سيدخل السوق في فوضى وصبرنا بدأ ينفد

«اتحاد مكاتب السفر»: ظاهرة البيع بأقل من سعر التكلفة مستمرة

محمد راتب

اصدر اتحاد مكاتب السفر والسياحة الكويتية KTTAA بيانا إلى جميع شركات الطيران انه قام خلال الفترة الماضية بجهد كبير لإيقاف الظاهرة الدخيلة على السوق الكويتي والممنوعة من جميع الجهات الحكومية في الدولة ومن بعض شركات الطيران والمتمثلة في ممارسة «البيع بأقل من سعر التكلفة»، حيث تم عقد كثير من الاجتماعات والاتصالات مع جميع شركات الطيران لما لها من دور فعال وسريع في وقف هذه الممارسة غير المشروعة.

واضاف في البيان: لمسنا وللأسف عدم جدية من أغلب شركات الطيران على الرغم من وجود المنع في عقود الحوافز السنوية للبعض منهم، ونظرا لاستمرار ممارسة «البيع تحت سعر التكلفة» وعدم قيام أغلب شركات الطيران بواجبها ومسؤوليتها في حماية السوق ومكاتب السفر الملتزمة بالقوانين ولتحقيق العدالة للجميع، فإن اتحاد مكاتب السفر يشكر جميع مكاتب السفر التي التزمت بقوانين المنع في الستة أشهر الماضية، وتحملت الخسائر جراء هذا الالتزام، ونهيب بهم التحلي بالصبر قليلا إلى حين القضاء على هذه الظاهرة.

كما شكر الاتحاد بعض شركات الطيران التي تجاوبت مع قوانين الدولة والحكومة وهي الخطوط السعودية SV، ومصر للطيران MS، وطيران الاتحاد EY، والخطوط القطرية QR، وما زلنا ننتظر تنفيذ وعود باقي شركات الطيران لوقف هذه الممارسة في أقرب وقت وإلا فسيدخل السوق في فوضى عارمة قريبا جدا.

وأشار إلى أن هذه الممارسة تسببت في خروج شركتي تأمين مما تسبب في ورطة لـ 131 مكتب سفريات يعملون تحت تغطيتها، الى جانب تعثر 8 مكاتب سفريات في دفعات BSP، وعدم سداد 4 ملايين دينار لشركات الطيران في 2018، وإغلاق عدد من مكاتب السفريات، وأفرع لمكاتب سفريات رئيسية.

وقال في الختام: لقد قمنا بواجبنا وبذل الكثير من أوقاتنا لوقف هذه الممارسة دون جدوى حتى الآن وصبرنا بدأ في النفاد، وللأسف وجدنا من ينظر لمصلحته الخاصة فقط والضيقة جدا دون المصلحة العامة، وقد حان الوقت لتحمل الجميع مسؤولياته وبالأخص شركات الطيران قبل فوات الأوان.

الكويت الوحيدة خليجياً بفائض في الميزانية خلال 2019

■ لا دلائل على تعافي أسعار النفط التي انخفضت 15٪ منذ بداية 2019
■ تريليون دولار عجز بالميزانية الأميركية بالسنة المالية المنتهية في سبتمبر

محمود عيسى

قالت مجلة ميد ان الكويت قد تكون الدولة الوحيدة بين دول مجلس التعاون الخليجي التي ستتمتع بفائض في الميزانية خلال 2019 وما بعده وإن بدرجة أقل مما كان عليه الوضع في 2018 كما انه سيبقى باستمرار أدنى من المستويات التي سجلها خلال العقد الماضي.

وقالت المجلة في تحليل بقلم رئيس التحرير السابق ادموند او سوليفان ان المنطقة تجتاز حقبة أصبح فيها العجز الكبير في الميزانية سمة هيكلية لبعض دول الخليج التي تعد من أكبر الدول المصدرة للنفط في العالم.

ومن خلال مقارنة أجراها الكاتب بين العجز المالي الذي تواجهه إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب حيث بات واضحا عدم قدرتها على احتواء الإنفاق الفيدرالي، وما سيخلقه من عجز في ميزانية الحكومة الأميركية بنحو تريليون دولار في السنة المالية المنتهية في سبتمبر، وهو ما يشكل 5٪ من الناتج المحلي الإجمالي الأميركي، وبين دول الخليج المصدرة للنفط، قال الكاتب ان ترامب قد تخلى عن القواعد المالية، لكن هذا يبقى خيارا بالنسبة له، غير ان ذلك الوضع لا ينطبق على دول الخليج برغم المكاسب الاقتصادية الهائلة التي سجلتها هذه الدول نتيجة ارتفاع أسعار النفط في 2018.

يذكر ان أسعار النفط الخام قد انخفضت بنحو 15٪ في 2019 وليست ثمة دلائل على أنها ستتعافى، وها هي العجوزات الأكبر في الميزانية قد عادت ويمكن أن تبقى لبعض الوقت.

من جانبه، كان صندوق النقد الدولي قد توقع في أغسطس أن يعاني العراق عجزا يعادل 4,1٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2019 بعد تحقيق فائض 8٪ العام الماضي، وذلك برغم التوقعات بأن إنتاجه سيبلغ هذا العام مستوى قياسيا قدره 4,6 ملايين برميل يوميا. ومن المتوقع أن يرتفع إلى 5,2 ملايين برميل يوميا بحلول 2024.

ومضى الكاتب الى القول ان ارتفاع الإنتاج من خارج أوبيك، واحتمال ان يبدأ الاستهلاك العالمي للنفط انخفاضه دون هوادة في غضون عقد من الزمن او اكثر بقليل يمكن يطيح بأسعار النفط الى ما دون مستوى التوقعات. ولا شك ان هذا الواقع الجديد ستكون له تداعيات على الدول الأخرى المصدرة للنفط والأكثر ثراء.

ويظهر التقرير السنوي الرابع لصندوق النقد الدولي توقعات بارتفاع عجز الميزانية السعودية إلى 6,5٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2019. وكان من المتوقع أن تسجل الإمارات العربية المتحدة فائضا إجماليا هذا العام، ولكن من المحتمل أن يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى عجز آخر.

وفي مثل هذا المناخ، فان البدائل قصيرة الأجل مثل تعديلات الميزانية المرتجلة، لن يكون لها مفعول يذكر في مواجهة العجز، بل ان نقطة الانطلاق يجب ان تتمثل في نهج استراتيجي لإدارة العجز والديون تقوم على الحقائق الجديدة طويلة الأجل التي أملتها الأسواق النفطية والتي تجمع بين تدابير تعزيز الثقة والاستثمار المستمر في البنية التحتية، والخدمات الأساسية. ولا يمكن لأي دولة في الشرق الأوسط أن تدعي ان لديها مثل هذا النهج الاستراتيجي.

واختتم الكاتب مقاله بالقول ان هذه ليست قضية ملحة بالنسبة لدول الخليج الغنية التي تملك احتياطيات مالية وقدرة على الاقتراض محليا ودوليا، ولكنها قد تصبح في نهاية المطاف تحديا لن تتمكن دول مجلس التعاون الخليجي من تجاهله.